

**ألتماير: يجب الحفاظ على الجوهر الاقتصادي لبلدنا والحاسم الآن هو السرعة ووحدة الصف !**

### **اليوندستاغ البرلمان الألماني يقرر المساعدات الطارئة الفورية للشركات الصغيرة**

قد وافق اليوندستاغ البرلمان الألماني اليوم على منح مساعدات طارئة فورية للشركات الصغيرة وللأفراد العاملين المستقلين ولأصحاب المهن الحرة وكذلك على صندوق الاستقرار الاقتصادي بشكل نهائي. وبدوره سيتخذ مجلس الولايات الاتحادي اليوندسرات يوم الجمعة قراره بخصوص حزمة المساعدات. كما أنه من المفترض أن يوافق اليوندستاغ واليوندسرات خلال هذا الأسبوع أيضاً على الميزانية التكميلية اللازمة من أجل إنشاء هذه البرامج. ومع اعتماد هذه الميزانية التكميلية هذا الأسبوع ستوفر الأموال المخصصة للمساعدات الطارئة للشركات الصغيرة من أجل توزيعها من قبل الولايات الاتحادية.

وقال وزير الاقتصاد الألماني الاتحادي بيتر ألتماير حول ذلك: "لقد أثبت اليوندستاغ اليوم مرة أخرى مدى السرعة التي يمكنه بها تمرير قوانين مهمة إذا كان ذلك مطلوباً حقاً. المقصود الآن هو ضمان الوجود الاقتصادي للأفراد العاملين المستقلين وأصحاب المشاريع الأصغر حجماً على وجه الخصوص والقيام بكل ما يمكن كي تستطيع الشركات الألمانية تجاوز الأزمة على أفضل وجه. يجب الحفاظ على الجوهر الاقتصادي لبلدنا والحاسم الآن هو السرعة ووحدة الصف."

وتعمل وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية بالتوازي مع المناقشات الجارية في البرلمان بشكل مكثف مع الولايات الاتحادية على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق إداري للتنفيذ السريع وغير البيروقراطي للمساعدات الطارئة للشركات الصغيرة من قبل الولايات الاتحادية حيث سيتم التعامل مع الطلبات المقدمة للحصول على المساعدات من خلال الولايات الاتحادية على سبيل المثال من خلال بنوك التنمية الخاصة بكل الولاية (على سبيل المثال في ولاية ساكسونيا السفلى عبر بنك تنمية ولاية ساكسونيا السفلى (NBank)).

### **المعلومات الأساسية عن المساعدات الطارئة:**

إن المساعدات المالية الطارئة (المنح) للشركات الصغيرة متاحة لجميع القطاعات الاقتصادية وكذلك و الأفراد العاملين المستقلين وأصحاب المهن الحرة الذين لا يزيد عدد الموظفين لديهم عن 10. ويشمل حجم البرنامج ما يصل إلى 50 مليار يورو. وسيتم تقديم ما يلي بالتفصيل:

• ما يصل إلى 9000 يورو كدفعة واحدة لمدة 3 أشهر في حال لا يزيد عدد الموظفين عن 5 ،

• ما يصل إلى 15000 يورو كدفعة واحدة لمدة 3 أشهر في حال لا يزيد عدد الموظفين عن 10.

وتهدف المنح إلى ضمان البقاء الاقتصادي للمتقدمين من خلال السماح لهم بدفع تكاليف التشغيل الجارية مثل الإيجارات والقروض من أجل المعدات وتسييد أقساط سعر تأجير السيارات إلخ. ولا يجب إعادة هذه الأموال التي ستمنح على شكل دفعات لمرة واحدة. تجدون النقاط الرئيسية التي تم إقرارها في مجلس الوزراء بشأن المساعدات الطارئة للشركات الصغيرة هنا (PDF ، 192 كيلوبايت).

### **الدعم الإضافي من أجل الحفاظ على سيولة الشركات**

بالإضافة إلى المساعدات الطارئة للشركات الصغيرة تتوفر للشركات برامج ائتمانية واسعة النطاق حيث قد أنطلق البرنامج الخاص الجديد ببنك الإعمار الألماني KfW لعام 2020 في 23 مارس 2020 ويكمن تقديم الطلبات له منذ الآن. وقد أصبحت العديد من الشركات تستفيد بالفعل من هذا البرنامج حيث تلقى البنك حتى يومها طلبات للحصول على قروض تصل قيمتها إلى أكثر من ثلاثة مليارات يورو (www.kfw.de/KfW-Konzern/Newsroom/Aktuelles/KfW-Corona-Hilfe-2.html) .

إن برنامج KfW لعام 2020 متاح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك للشركات الكبرى وتم تحسين شروط الائتمان مرة أخرى. إن تخفيض أسعار الفائدة والتقييم المبسط للمخاطر من قبل بنك الإعمار الألماني بالنسبة للقروض التي تصل قيمتها إلى ثلاثة ملايين يورو هو ما سيقدم المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص.

ومع إعفاء أعلى من تحمل المسؤولية من قبل بنك الإعمار الألماني قد يصل إلى 90 في المائة بالنسبة للمعدات والاستثمارات لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فإننا نستند إلى أقصى حد إمكانية تحمل المخاطر حسبما تسمح به قوانين الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يسهل على البنوك الخاصة وصناديق الادخار منح القروض ويزيد من العرض الائتماني المتاح للشركات في السوق.

تجدون صحيفة وقائع هنا (PDF ، 124 كيلوبايت). أما بالنسبة للمزيد من المعلومات وجهات الاتصال فستجدها على موقع بنك KfW:

[www.kfw.de/KfW-Konzern/Newsroom/Aktuelles/KfW-Corona-Hilfe-Ununternehmen.html](http://www.kfw.de/KfW-Konzern/Newsroom/Aktuelles/KfW-Corona-Hilfe-Ununternehmen.html).

وبالإضافة إلى القروض تتوفر أيضًا أداة الضمانات من خلال بنوك الضمان حيث يجوز لهذه الأخيرة أن تقدم ضمانات عاجلة تصل قيمتها إلى مبلغ 250.000 يورو بشكل مستقل وفي غضون 3 أيام دون مشاركة الولايات اتحادية في ذلك. تجدون المزيد من المعلومات عن ذلك على المواقع الإلكترونية لبنوك الضمان.